لعدم وجود زيادات مالية وحوافز وحصول المستقيلين على فرص أفضل

1012 مواطناً استقالوا من «المالية» و8 جهات تابعة

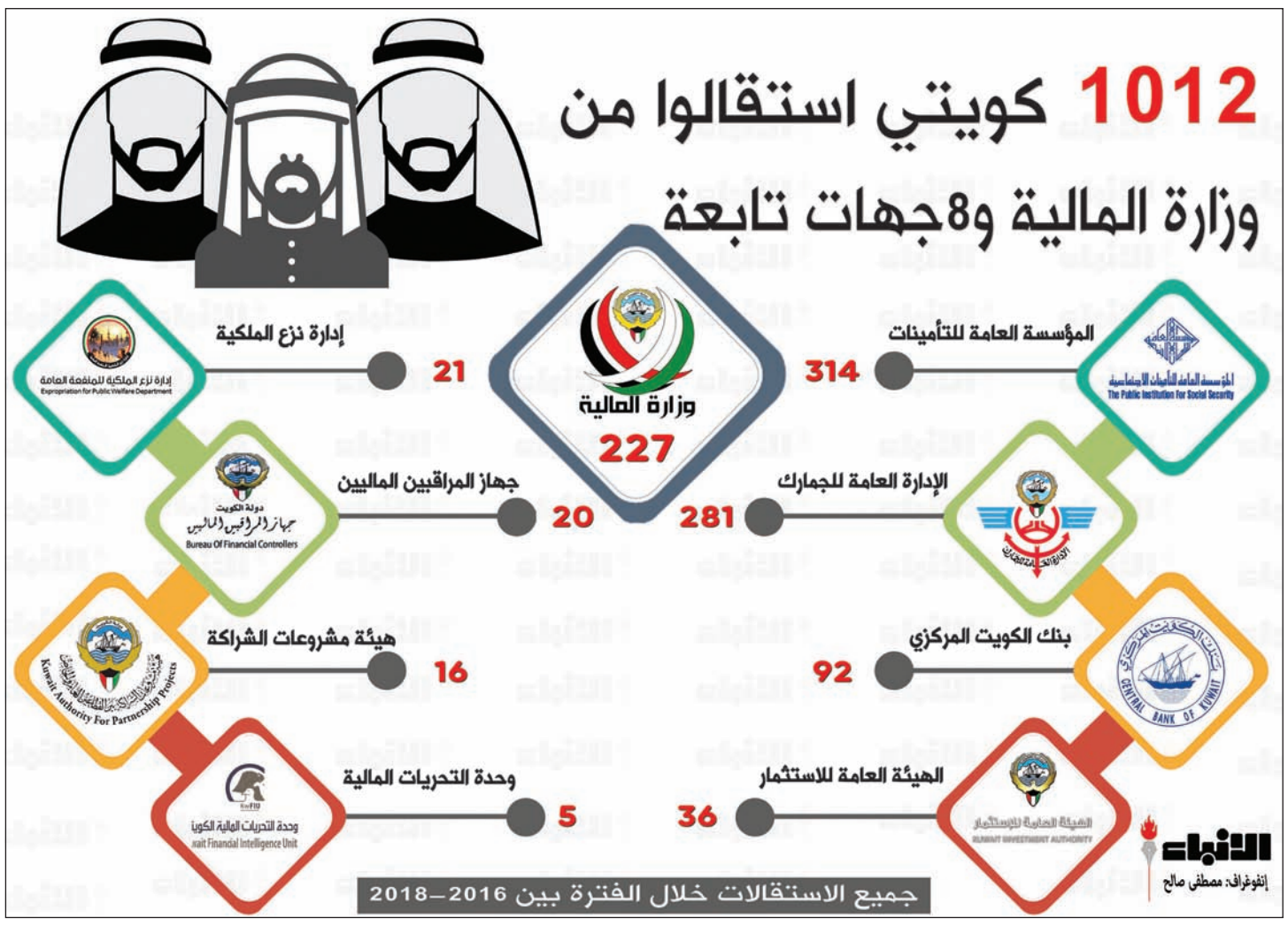

■ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية استحوذت على أكبر الاستقالات بواقع 314 استقالة

طارق عرابي

كشفت وزيرة المالية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية بالوكالة مريم العقيل عن أن إجمالي عدد الموظفين الكويتيين الذين استقالوا من وزارة المالية و8 جهات تابعة لها خلال الفترة الممتدة بين عامي 2016 و2018 بلغ 1012 موظفا وموظفة.

وشملت الاستقالات كلا من وزارة المالية وبنك الكويت المركزي والهيئة العامة للاستثمار والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والإدارة العامة للجمارك وإدارة نزع الملكية للمنفعة العامة وجهاز المراقبين الماليين ووحدة التحريات المالية وهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وأرجعت العقيل في ردها على سؤال برلماني أسباب الاستقالات في مجملها إلى عدم وجود زيادات مالية أو حوافز أحيانا، وإلى حصول الموظفين المستقيلين على فرص وظيفية أخرى في بعض الأحيان، مؤكدة في الوقت ذاته أن وزارة المالية لم تقم خلال الفترة المذكورة بطلب أي زيادات لرواتب الموظفين أو طلب أي ميزات إضافية منذ العام 2016 حتى تاريخه.

وأشارت إلى استقالة 227 موظفا في المالية لأسباب خاصة، و36 آخرين في الهيئة العامة للاستثمار منها 20 استقالة لحصولهم على فرص عمل وظيفية أخرى، و16 استقالة لأسباب خاصة.

وأشارت إلى استقالة 92 موظفا من بنك الكويت المركزي لحصول بعضهم على وظيفة أخرى، لاسيما أنه لم تتم المطالبة بزيادة رواتب الموظفين منذ عام 2016، بسبب ملاءمة الكادر المعمول به حاليا.

ولفتت العقيل إلى أن الإدارة العامة للجمارك شهدت استقالة 281 موظفا، فيما لم تتم المطالبة بزيادة رواتب الموظفين الكويتيين أو منح ميزات مالية إضافية للحفاظ على الكفاءات الكويتية وتحفيز الكوادر الوطنية لشغل بعض الوظائف التي تعاني من العزوف.

وأضافت ان 20 موظفا قد استقالوا من جهاز المراقبين الماليين بنهاية العام 2018، وذلك بسبب رغبتهم بالإحالة إلى التقاعد، لاسيما في ظل تدني البدلات الوظيفية المتعلقة بطبيعة العمل الفنية في الكادر الخاص (بعد التخفيض) عنها في النظام السابق، مما أثر بشكل مباشر على مقابلتها بالكادر الجديد.

كذلك شهدت وحدة التحريات المالية الكويتية استقالة 5 موظفين كويتيين بسبب حصولهم على فرص وظيفية أفضل، فيما كانت الاستقالات التي شهدتها المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية هي الأعلى بواقع 314 موظفا، أرجعوا أسباب استقالاتهم إلى تدني جدول مرتبات المؤسسة مقارنة بجهات مماثلة أخرى، وكثرة الأعباء الوظيفية الملقاة على عاتقهم.

أما هيئة نزع الملكية للمنفعة العامة فشهدت 21 استقالة، فيما شهدت هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص 16 استقالة، علما ان عدد الموظفين الكويتيين العاملين لدى الهيئة هو 72 موظفا، حيث أشارت العقيل إلى أن أبرز أسباب استقالة الموظفين الكويتيين هي تدني الرواتب المقررة وفقا لجدول الرواتب المعتمد ضمن اللائحة الداخلية لموظفي الهيئة.

5 دنانير تكلفة نقل الرقم الواحد تدفعها الشركة المنقول لها رقم الهاتف

«هيئة الاتصالات» تصدر اللائحة التنظيمية لنقل أرقام الهواتف بين شركات الاتصالات

CITRA
الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات
COMMUNICATION & INFORMATION TECHNOLOGY REGULATORY AUTHORITY

مصطفى صالح

أصدرت الهيئة العامة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات اللائحة التنظيمية لخدمة نقل أرقام الهواتف بين شركات الاتصالات المتنقلة في الكويت، حيث نصت على ان تتم عملية نقل رقم الهاتف خلال 24 ساعة من وقت تلقي طلب النقل، كما يحق لطالب النقل أن يحدد فترة زمنية معينة لنقل رقم هاتفة بها، على ألا تتجاوز هذه المدة 30 يوما من تاريخ تقديم الطلب. وأوضحت اللائحة التنظيمية، التي حصلت عليها «الأنباء»، انه سيتم تحصيل رسوم لنقل أرقام الهواتف بحد أقصى 5 دنانير للعملية الواحدة يدفعها المشغل المنقول له رقم الهاتف، مشيرة الى أن مزود الخدمة (شركة الاتصالات) يحق له إلغاء هذه الرسوم عن المستخدم وفقا لسياستها التشغيلية، بينما لا يجوز للمشغل فرض أي رسوم إضافية على المستخدمين عند نقل الأرقام.

وأشارت الى انه يجب ألا يكون هناك انقطاع للخدمة الهاتفية خلال عملية نقل رقم الهاتف، حيث يلتزم المشغل باستمرار تغطية الشبكة خلال مرحل نقل رقم الهاتف.

وبينت ان هناك حالات يجوز خلالها للمشغل المصدر لرقم الهاتف رفض طلب نقل الرقم الى مشغل آخر، وهي: ان يكون لدى المستخدم ديون متراكمة مع المشغل، أو أن يكون رقم الهاتف المراد نقله غير مرخص لدى شبكة المشغل المانح، موضحة انه يجب على المشغل المصدر للرقم إخطار المستخدم برفضه أو قبوله عملية نقل رقم الهاتف خلال مدة لا تتجاوز 24 ساعة من تلقي طلب النقل.

«التجارة» تضيف 5 أنشطة لوزارة النفط

وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry

باهي أحمد

أصدرت وزارة التجارة والصناعة قرارا وزاريا يحمل رقم 445 لعام 2019 بإضافة 8 أنشطة إلى الأنشطة التجارية المعمول بها في الدليل الموحد لتصنيف الأنشطة الاقتصادية في دول مجلس التعاون لدول الخليج، وشمل القرار إضافة 5 أنشطة لوزارة النفط وهي: أعمال البنية التحتية لمنصات أجهزة حفر آبار النفط، وأعمال البنية التحتية للسناتر ومصافي ومضخات النفط، وأعمال البنية التحتية لتمديد خطوط أنابيب النفط والغاز، وأعمال البنية التحتية للخدمات البترولية، كما تمت إضافة نشاط إنتاج وتصنيع وتعبئة اللحوم الطازجة والمجمدة للهيئة العامة للصناعة، ونشاط تصميم وبناء وتشغيل وصيانة وتحويل المشاريع بنظام «ppp» لهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وأعمال البنية التحتية للطرق والممرات لأجهزة حفر آبار النفط، وأعمال البنية التحتية للسناتر ومصافي ومضخات النفط، وأعمال البنية التحتية لتمديد خطوط أنابيب النفط والغاز، وأعمال البنية التحتية للخدمات البترولية، كما تمت إضافة نشاط إنتاج وتصنيع وتعبئة اللحوم الطازجة والمجمدة للهيئة العامة للصناعة، ونشاط تصميم وبناء وتشغيل وصيانة وتحويل المشاريع بنظام «ppp» لهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، كما أضيف نشاط خدمات حفظ وإتلاف الوثائق والمستندات.

بشرط أن تكون مدرجة بسوق الأوراق المالية ولديها خبرة في هذا المجال

«بيت الزكاة» يبحث عن شركة متخصصة بإدارة المحافظ الاستثمارية

طارق عرابي

يبحث «بيت الزكاة» عن شركات استثمارية متخصصة في إدارة المحافظ الاستثمارية، وذلك بهدف إدارة الاموال الموجودة لديه، وتحقيق أقصى استفادة ممكنة منها بأسلوب عملي دقيق.

وفي هذا الخصوص، أعلن «بيت الزكاة» عن تأهيل الشركات المتخصصة في إدارة المحافظ الاستثمارية، بشرط أن تتوافر فيها عدد من الشروط التي من بينها أن تكون الشركة مرخصة بإدارة المحافظ الاستثمارية من قبل هيئة أسواق المال الكويتية، وأن تكون الرخصة سارية المفعول وقت التقديم، وأن تكون الشركة مدرجة بسوق الكويت للاوراق المالية، أو تابعة لشركة مدرجة بنسبة 100٪.

واشترط «بيت الزكاة» كذلك أن تقوم الشركة المؤهلة بتقديم بيان حجم الاصول المدارة للغير من الشركة على أن تكون حجم الاصول المدارة للغير من قبل الشركة لا تقل عن 300 مليون دينار، إلى جانب بيان المحافظ المدارة من قبل الشركة للمحافظ الاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية، وبيان حجم الاصول المدارة من قبل الشركة بإدارة محافظ الغير للجهات الحكومية.

كذلك اشترط «بيت الزكاة» ألا يكون قد مضى على تأسيس الشركة أقل من 10 سنوات، مع ضرورة بيان خبرة الشركة بإدارة محافظ استثمارية متخصصة بأسواق الاسهم الخليجية.

وتضمنت الشروط كذلك تقديم السيرة الذاتية للشركة والعاملين بإدارة المحافظ الاستثمارية فيها، وتقديم ميزانية معتمدة لآخر سنتين ماليتين، على ان يكون آخر موعد لتقديم مستندات التأهيل هو 7 يناير 2020 بمقر بيت الزكاة.

المرحلة الثالثة بقيمة 377 مليون دولار.. و«نفط الكويت» تصدر شهادة إنجاز

«سبيتكو» تنتهي من بناء وحدة إنتاج جوراسي غرب الروضتين

المنشأة بطاقة 120 مليون قدم مكعبة يومياً من الغاز الحر.. و40 ألف برميل يومياً من النفط الخفيف

محمود عيسى

كشفت مجلة ميد عن أن وحدة الإنتاج الجوراسي – المرحلة الثالثة – في حقل غربي الروضتين المعروفة باسم (JPF–3) قد اجتازت اختبار الأداء وتم تشغيلها بالكامل، حيث تم إنجاز «مرحلة تنفيذ المشروع» في 22 ديسمبر 2019.

ونسبت المجلة الى مصدر مطلع على المشروع قوله ان شهادة الإنجاز تؤكد أن المنشأة نجحت في اجتياز اختبار الأداء الخاص بشركة نفط الكويت، فيما أعربت الأخيرة عن سعادتها بنجاح عملية التشغيل.

وكانت شركة نفط الكويت قد أرست العقد البالغة قيمته 377 مليون دولار على شركة سبيتكو في يوليو 2016.

ويشمل نطاق المرحلة الأولى من المشروع بناء منشأة لمعالجة الغاز وأخرى لمعالجة النفط بطاقة 120 مليون قدم مكعبة قياسية، و40 ألف برميل يوميا على التوالي، وقد تم تنفيذ المرحلة الأولى بالكامل في نهاية مارس 2018.

أما المرحلة الثانية من المشروع وهي وحدة استخلاص الكبريت فقد ذكرت المصادر انه كان من المقرر تشغيلها بالكامل في يوليو من العام الماضي ولكنها تعرضت لتأخيرات كبيرة بسبب مشكلات تتعلق بالإنشاء.

وقال أحد المصادر: «كانت هناك بعض المشكلات الفنية بين شركتي شلمبرغير وسبيتكو فيما يتعلق بوحدة استرداد الكبريت، لكن تم التغلب عليها، وكان هذا أحد أسباب التأخير الطفيف في عملية التشغيل».

وكانت الأجزاء المعروفة باسم حارقات الغاز الحمضي والتي تعد مكونا رئيسيا في وحدات استخلاص الكبريت هي محور المشكلة الفنية، وفقا للمصدر الذي قال: ان بعض الحارقات واجهت بعض المشكلات التي تم التغلب عليها في النهاية باستخدام بعض أنظمة التبريد الإضافية.

وقبل إصدارها خطاب بدء التشغيل، أجرت شركة نفط الكويت اختبار أداء شاملا لوحدة استخلاص الكبريت، الذي اجتازته بنجاح. وقد أصبحت تنتج الكبريت الآن.

ووفقا للمجلة، تم طرح المشروع باستخدام نموذج مرفق الإنتاج المبكر EPF بدلا من نموذج الهندسة والتوريد والبناء EPC.

ويشبه عقد EPF المستخدم في الكويت نموذج البناء والتشغيل والتحويل الـ B.O.T، والذي يسمح للمقاول الرئيسي باسترداد التكاليف عن طريق تشغيل المنشأة قبل تحويلها إلى شركة عامة. وكان العقد الممنوح لشركة سبيتكو أحد العقود الثلاثة التي شكلت المرحلة الثانية من برنامج الكويت لإنتاج الغاز غير المصاحب.

في غضون ذلك، أرسي العقدان الآخران على شركة شلومبيرغر الأميركية، وبلغت قيمة الأول 380 مليون دولار لوحدة الإنتاج المبكر في حقل شرق الروضتين، اما العقد الثاني فيتعلق بتطوير حقلي أم نقا والصابرية بقيمة 477 مليون دولار.

وأشارت ميد إلى ان العقود الثلاثة التي شكلت المرحلة الثانية من برنامج إنتاج الغاز غير المصاحب في الكويت تقضي بإنتاج نحو 120 ألف برميل يوميا من النفط الرطب وأكثر من 300 مليون قدم مكعبة يوميا من الغاز الحمضي من حقول الروضتين والصابرية وشمال شرق الروضتين وأم نقا وحقول ظبي شمالي البلاد.

وينص كل عقد على الاضطلاع بعملية الإنشاء والصيانة لمدة 5 سنوات لأنظمة فصل الغاز عن النفط والمعالجة وخطوط أنابيب التصدير ومرافق معالجة مياه الصرف الصحي وأنظمة الضغط الخاصة باسترداد أبخرة الغاز.

وانتهت ميد الى القول انه تم تفعيل عقد تشغيل وصيانة وحدة JPF–3 مع شركة سبيتكو لمدة 5 سنوات في 23 الجاري، وتبلغ مدة صلاحيته 1586 يوما.

وستتقاضى سبيتكو خلال هذه الفترة سعرا يوميا ثابتا، مما سيتيح لها استرداد استثماراتها في رأس المال، على أن يكون لدى شركة نفط الكويت بعد انقضاء هذه المدة خيار شراء المنشأة أو تجديد عقد تشغيلها وصيانتها مع شركة سبيتكو.

«عربي للطاقة» تقدم أدنى العروض لصيانة مصفاة الأحمدي بـ 94,9 مليون دينار

محمود عيسى

ذكرت مجلة ميد إن الشركة عربي للطاقة والتكنولوجيا الكويتية قدمت أدنى العروض بواقع 94,9 مليون دينار (312,7 مليون دولار) بشأن عقد صيانة ميكانيكية في مصفاة ميناء الأحمدي. وتشمل قائمة الشركات الأخرى التي قدمت عروضا للمشروع كلا من: شركة KCC الهندسة والمقاولات (KCCEC)، شركة الخليج سبيك للتجارة العامة والمقاولات، شركة امكو للهندسة والمقاولات، شركة بدر الملا وإخوانه، وشركة المير للخدمات الفنية.

وقالت المجلة إن الأجل النهائي لتقديم العروض للمشروع انتهى في 24 ديسمبر.

ويجري حاليا تحديث مصفاة ميناء الأحمدي كجزء من مشروع الوقود النظيف البالغة تكلفته 12 مليار دولار، والذي يشمل تحديث وتوسيع مصفاتي ميناء الأحمدي وميناء عبدالله، وكانت عقود حزم الاعمال الرئيسية الثلاث في المشروع قد أرسيت على المقاولين خلال 2014.

ومن المتوقع أن يكتمل العمل في هذا المشروع الضخم في أبريل المقبل.